Al-Jużūr al-Muhmalah fī al-Lugah al-‘Arabiyyah

Ahmed Autiyyah Saber
Cairo University, Egypt
e-mail: a.autiyyah[at]cu.edu.eg

Received	: Nov 21, 2020	Revised	: December 5, 2020
Accepted	: December 21, 2020	Published	: December 31, 2020

Abstract: The method of collocation innovated by Al-Khalil bin Ahmed indicates that the number of possible binary roots is 756 roots after deleting the repeated one, and the number of possible triple roots is 21.952 roots, the quad is 614.656 roots, and the quintuple is 17.210.368 roots, but the linguistic reality proves that using of these roots is little if What is measured by the neglected ones; The used doesn't add more to the binary than 115 roots, and these roots are structures without derivation, from the triple to 7.198 roots, from the quadrilateral to 3.739 roots, and from the quintet over 295 roots, which means that the Arabs didn't use all the available or possible roots. The ancient linguists tried to explain the use of some roots without some, and to explain the difference in the amount of neglected and used between constructs (double, triple, quadruple, and five buildings). However, the reasons they mentioned didn't rise to the level of statistics to explain all the neglected roots in a way that doesn't allow some of them to deviate from the rule. The research has presented the reasons cited by linguists for neglecting the neglected of the roots, such as the forbidden coalition between some Arab silences, appending the triple to the quadrant, the quadrant to the quintet, the analogy of the transition between the roots with the two roots, and the lack of the need for all the roots. Then the research tried to extract reasons other than those mentioned by linguists, and to know the Sunnah of the Arabs in composing the used roots. What you like, what you deserve, and what you prevent, then the judgment after this is on the neglected roots, a ruling that none of them is deviating from it as much as possible. Among these reasons: the symmetry of the first and second sounds of the root, the similarity of the sounds of one root, the symmetry of the second and the third of the ring sounds, the absence of the correct letters of the root، the preference for "*wāw*" over the "*yā*" in the first position of the root, and the desire of the Arab from other than the three roots. Then the research touched upon an attempt to explain the difference in the amount of the neglected and the used between the twin, triple, quadruple and five buildings, and the great discrepancy between the neglected and used ratios between these buildings.

Keywords: Neglected Roots، Used Roots, al-Lugah al-‘Arabiyyah

المقدمة

يبين استخدامُ طريقة التقاليب التي اهتدى إليها الخليل بن أحمد بعقليته الرياضية، أن عدد الجذور الثنائية الممكنة يربو على سبعمائة جذر، وعدد الجذور الثلاثية الممكنة على واحد وعشرين ألفا... وهكذا، غير أن الواقع اللغوي يثبت أن المستعمل من هذه الجذور قليل إذا ما قِيسَ بالمهمل منها؛ إذ لا يزيد المستعمل من الثلاثي مثلا على سبعة آلاف جذر، وهو ما يعني أن العرب لم تستعمل

كل الجذور المتاحة أو الممكنة؛ بل استعملت بعضها وأعرضت عن بعض، وتفاوت كذلك قَدْرُ المستعمل والمهمل بين البناء الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي.

وقد حاول هذا البحث تفسير هذين الأمرين: إهمالِ المهمل من الجذور، وذكر فيه عشرة أسباب إلى جانب الأسباب التي ذكرها العلماء القدامى؛ وكذلك اختلاف قَدْر المهمل والمستعمل بين الأبنية.

المنهجية

سعى البحث إلى محاولة تفسير ظاهرة الجذور المهملة في اللغة العربية، وجاء البحث في شقين:

الأول: أسباب إهمال المهمل من الجذور، وفيها عرض لخمسة أسباب ذكرها اللغويون القدامى، ثم أضاف عشرة أسباب أخرى لتفسير هذه الظاهرة.

الثاني: تفسير اختلاف قَدْر المهمل والمستعمل بين الأبنية.

نتائج البحث والمناقشة

كان الخليل بن أحمد أول من توصل إلى تحديد ظاهرة المهمل والمستعمل من الجذور في العربية، بعد أن اهتدى بعقليته الرياضية إلى طريقة يستطيع بها إحصاء كل إمكانات اللغة العربية، وهي طريقة التوافيق والتباديل، وذلك بعد أن قرر أن أقل ما تكون عليه الكلمة حرفان، وأكثر ما تكون عليه خمسة أحرف؛ يقول ابن خلدون في بيان هذه الطريقة: "وتأتَّى له حصر ذلك بوجوه عدديَّة حاصرة، وذلك أن جملة الكلمات الثنائية تخرج من جميع الأعداد على التوالي من واحد إلى سبعة وعشرين، وهو دون نهاية حروف المعجم بواحد؛ لأن الحرف الواحد منها يؤخذ مع كل واحد من السبعة والعشرين، فتكون سبعا وعشرين كلمة ثنائية، ثم يؤخذ الثاني مع الستة والعشرين كذلك، ثم الثالث والرابع، ثم يؤخذ السابع والعشرون مع الثامن والعشرين، فيكون واحدا، فتكون كلها أعدادا على توالي العدد من واحد إلى سبعة وعشرين، فتجمع كما هي بالعمل المعروف عند أهل الحساب، ثم تضاعف لأجل قلب الثنائي؛ لأن التقديم والتأخير بين الحروف معتبر في التركيب، فيكون الخارج جملة الثنائيات.

وتخرج الثلاثيات من ضرب عدد الثنائيات فيما يجمع من واحد إلى ستة وعشرين؛ لأن كل ثنائية يزيد عليها حرفا فتكون ثلاثية، فتكون الثنائية بمنزلة الحرف الواحد مع كل واحد من الحروف الباقية، وهي ستة وعشرون حرفا بعد الثنائية، فتجمع من واحد إلى ستة وعشرين على

توالي العدد، ويضرب فيه جملة الثنائيات، ثم يضرب الخارج في ستة، جملة مقلوبات الكلمة الثلاثية، فيخرج مجموع تراكيبها من حروف المعجم. وكذلك في الرباعي والخماسي".[1].

ويشير استخدام هذه الطريقة - طريقة التقاليب - إلى أن عدد الجذور الثنائية الممكنة 756 جذرا بعد حذف المكرَّر منها، وإذا أضفنا إليها الأَلِف آخِرًا صارت 784 جذرا؛ وعدد الجذور الثلاثية الممكنة 21952 جذرا، والرباعية 614656 جذرا، والخماسية 17210368 جذرا، غير أن الواقع اللغوي يثبت أن المستعمل من هذه الجذور قليل إذا ما قِيسَ بالمهمل منها؛ إذ لا يزيد المستعمل من الثنائي على 115 جذرا، وهذه الجذور تراكيب لا اشتقاق فيها، ومن الثلاثي على 7198 جذرا، ومن الرباعي على 3739 جذرا، ومن الخماسي على 295 جذرا، مما يعني أن العرب لم تستعمل كل الجذور المتاحة أو الممكنة؛ بل استعملت بعضها وأعرضت عن بعض، وتفاوت كذلك قدر المستعمل والمهمل من البناء الثنائي إلى الثلاثي إلى الرباعي إلى الخماسي.

وقد اجتهد بعض علمائنا في تفسيرِ استعمال بعض الجذور دون بعض، وتفسيرِ اختلاف قَدْر المهمل والمستعمل بين الأبنية (الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية) على نحو ما يأتي تفصيله.

أولا:- أسباب إهمال المهمل من الجذور:

فأما أسباب إهمال ما أُهمل من الجذور، فقد حاول بعض أصحاب المعاجم القديمة أن يكشفوا النقاب عنها، على نحو ما نجد في كتاب العين وغيره مما تلاه، فقد ذكر الخليل في مواضع متفرقة من كتابه عدةَ أنماط من الائتلاف الممنوع بين الصوامت العربية، كائتلاف العين مع الحاء، والحاء مع الهاء، والقاف مع الكاف، والجيم مع القاف... إلخ.

يقول الخليل: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما...".[2] "فإن العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات".[3] "الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصليَّة الحروف، لقرب مخرجيهما في الحلق". [4] "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة مُعرَّبة من كلام العَجَم، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم".[5]

وقد أورد الخليل في مقدمة كتابه أنماطا أخرى من الائتلاف الممنوع، تتمثل في بناء الرباعي والخماسي من الصوامت المُصْمَتة دون أن يمزج بصامت أو أكثر من صوامت الذلاقة. يقول الخليل: "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعرَّاة من حروف الذَّلَق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحدَثة مُبتدَعة

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، *المقدمة*، تحقيق عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون (الدار البيضاء، ٢٠٠٥)، ٦٤١-٦٤٢.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي، *العين*، م 1، د.ت، ٦٠.

[3] الفراهيدي، 1:61.

[4] الخليل بن أحمد الفراهيدي، *العين*، م 3، د.ت، ٥.

[5] الخليل بن أحمد الفراهيدي، *العين*، م 5، د.ت، ٦.

ليست من كلام العرب؛ لأنك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذَّلَق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر.....

وأما البناء الرباعي المنبسط فإن الجمهور الأعظم منه لا يَعْرَى من الحروف الذلق أو من بعضها، إلا كلماتٍ نحوًا من عشر كئن شواذّ، ومن هذه الكلمات العَسْجَد والقَسْطوس والقُداحِس والدُّعشُوقة والهُدْعة والزُّهْزُقة....، وليس في كلام العرب دُعْشُوقة ولا جُلاهِق ولا كلمة صدرها "نَرَ".... وهذه الأحرف قد عَرَيْنَ من الحروف الذلق، ولذلك نَزَرْنَ فقَلَلْنَ، ولولا ما لزمهن من العين والقاف ما حَسُنَّ على حال، ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حَسَّنتاه؛ لأنهما أطلقُ الحروف وأضخمها جرسًا، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حَسُنَ البناء لنصاعتهما، فإن كان البناء اسمًا لزمته السين أو الدال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسُنت، وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك، فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط مُعرًّى من الحروف الذلق والشفوية فإنه لا يَعْرَى من أحد حرفي الطلاقة أو كليهما، ومن السين والدال أو أحدهما، ولا يضر ما خالف من سائر الحروف الصُّتْم، فإذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب وما ليس من تأليفهم، نحو: قَعْثَج ونَعْثَج ودَعْثَج، لا يُنْسَب إلى عربية، ولو جاء عن ثقة لم يُنكَر، ولم نسمع به ولكن ألَّفناه ليُعرَف صحيحُ بناء كلام العرب من الدخيل". [6]

فأسباب الإهمال التي ذكرها الخليل تنحصر في أمرين، هما:

تقارب المخارج.

خلوّ الرباعي والخماسي من الصوامت الذلقية.

وقد ذكر الخليل أيضا أوجهًا أخرى من الائتلاف الممتنع دون أن يعطي تفسيرا لامتناعها، مثل ائتلاف الضاد مع الكاف مع تباعد مخرجيهما؛ يقول: "ويجوز في حكاية المضاعَفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أن الضاد والكاف إذا أُلِّفتا فبُدئ بالضاد فقيل "ضك" كان تأليفا لم يحسُن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضَّنْك والضحك وأشباه ذلك". [7] وكذلك امتناع الراء بعد النون مع أنهما صامتان ذلقيان، والصوامت الذلقية من أخف الصوامت وأسهلها![8]

ولعل ابن جني هو خير من تصدى لبيان سبب إهمال ما أُهمل من الجذور العربية من علمائنا القدامى، حيث جعل أسباب الإهمال على قسمين: أسباب صوتية، وأسباب غير صوتية.

[6] الفراهيدي، *العين*، د.ت، ٥٢:1-٥٤.

[7] الفراهيدي، ٥٦:1.

[8] كفاح إبراهيم محمود نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها" (رسالة ماجستير، فلسطين، كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح، ٢٠٠٩)، 62.

فأما السبب الصوتي عنده فهو الاستثقال الناتج عن تقارب المخارج، غير أنه قد تعمَّق في توضيح هذا الأمر؛ إذ قسم الصوامت من حيث تآلفها، ورتبها من الأقل تآلفا إلى الأكثر، فجعل الصوامت الحلقية هي الأقل تآلفا؛ قال: "واعلم أن أقل الحروف تألُّفًا بلا فصلٍ حروفُ الحلق، وهي ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، فسبيل هذه الحروف متى اجتمع منها في كلمة اثنان أن يكون بينهما فصل، وذلك نحو: هَدَأْتُ وخَبَأْتُ وعِبْءٍ وخَيْعَلٍ وغَيْهَبٍ وحَضَأْتُ النارَ وحَطَأْتُ به الأرضَ، فهذه حال هذه الحروف، وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تُبتدأ الهمزة فيجاورها من بعدها واحد من ثلاثة أحرف حلقية وهي الهاء والحاء والخاء، فالهاء نحو: أَهْلٍ وأَهَرٍ وإهاب وأُهْبة، وهذا خاصةً قد تتقدم فيه الهاء الهمزة، وذلك نحو: بَهَأْتُ ونَهِئَ اللحمُ، والحاء نحو: أَحَدٍ وإحْنة، والخاء نحو: أَخَذَ وأُخَرَ، فأما قولهم حَأْحَأْتُ بالكَبْش إذا دعوته فقلت حُؤْحُؤْ، وهَأْهَأْتُ بالإبل إذا قلت لها هَأْهَأْ، فإنما احتمل فيه تأخر الهمزة عن الحاء والهاء لأجل التضعيف؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

الثاني: ائتلاف الهاء مع العين، ولا تكون العين إلا مقدمة، وذلك نحو: عَهْدٍ وعَهَرَ وعِهْن.

الثالث: ائتلاف العين مع الخاء، ولا تكون الخاء إلا مقدمة، وذلك نحو: بَخَعَ والنَّخَع".[9]

وتأتي صوامت القاف والكاف والجيم في المرتبة الثانية من حيث قلة التأليف؛ قال: "ويتلو حروفَ الحلق حروفُ أقصى اللسان، وهي القاف والكاف والجيم، وهذه لا تتجاور ألبتة، لا تجد في الكلام نحو قج ولا جق ولا كج ولا جك ولا قك ولا كق".[10]

والصوامت الصفيرية، وهي الصاد والسين والزاي، لا تأتلف، وكذلك الطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء، فقد ذكر ابن جني هذه الصوامت ولكنه لم يبين رتبة كل منها، إذ ليس في كلامه ما يشير إلى هذا الترتيب؛ قال: "وحروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي، لا يتركب بعضها مع بعض، ليس في الكلام مثل: سصّ ولا صسّ ولا سزّ ولا زسّ ولا زصّ ولا صزّ. وكذلك الطاء والدال والتاء لا يتركبن، إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الدال، نحو: وَتِدٍ ومَحْتِدٍ ووَطَدَ. وكذلك الظاء والذال والثاء. وأما الراء واللام والنون فمتى تقدمت الراء على كل واحدة منهما جاز ذلك، نحو: وَرَلٍ وأُرُلٍ ورَنّة ورَنْد".[11]

فنلاحظ أنه ذكر مجموعات الصوامت التي لا تأتلف أو يكون ائتلافها مشروطا، من غير فصل أو ترتيب، إلا أن يكون قد جعلها جميعا في رتبة واحدة، لا سيما صوامت الصفير، والطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء؛ لأنه كان يجمع بينها بقوله: "كذلك"؛ أي أنه يلحقها بحكم ما

[9] عثمان ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، ٢، م 2 (دمشق: دار القلم، ١٩٩٣)، 812.

[10] ابن جني، ٨١٤:2-٨١٥.

[11] ابن جني، ٨١٧:2-٨١٨.

قبلها من ناحية عدم الائتلاف، لكنه عندما تحدث عن الراء واللام والنون فإنه ابتدأ بـ "أما" إيذانا منه بفصلها عن حكم سابقاتها؛ لأنها تجتمع بشرط تقدم الراء على اللام والنون.

لكن مجموعات الصوامت التي ذكرها ابن جني في هذا الفصل، تشترك في سبب عدم جواز الائتلاف، وهو قرب المخارج، مما يقفُنا على سبب واحد لإهمال كثير من الجذور، وهو سبب وجيه للكُلْفة البيِّنة في نطق صامتين متقاربين، وهي كلفة عللها ابن جني بأن "الصوت إذا انتحى مخرج حرف فأَجْرس فيه، ثم أُريد نقلُه عنه، فالأَخلقُ بالحال أن يعتمد به مخرج حرف يبعد عنه؛ ليختلف الصوتان فيعذبا بتراخيهما، فأما أن يُنقَل عنه إلى مخرج يجاوره وصدًى يناسبه ففيه من الكلفة ما في نَقْد الدينار من الدينار ونحو ذلك، ففي هذا إشكال، وفيهما إذا تباعدا من الكلفة ما في نقد الدينار من الدرهم أو نحو ذلك، وهذا أمر واضح غير مشكل، فلذلك حَسُنَ تأليف ما تباعد من الحروف، وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره"،[12] فالاستثقال ناجم عن الصعوبة التي يتكبدها اللسان في أثناء إنتاج صامتين متقاربين مخرجا وجرسا، فيحزُن عليه تمييزهما كما يصعب على المرء تمييز الدينار من الدينار، لذلك فضّل تأليف المتباعدة على المتجاورة؛ قال: "فقد تحصل لنا من هذه القضايا أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب: أحدها تأليف المتباعدة، وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأوَّلين، فإما رُفِض ألبتة، وإما قل استعماله"،[13] ويفهم من كلامه أن الجذور المكونة من صوامت متقاربة إما أن تكون قليلة نادرة، وإما متروكة مهملة.[14]

وقد حاول ابن جني بعد ذلك تفسير إهمال الجذور التي تخلو من مانع صوتي لاستعمالها، فذكر لإهمالها عدة أسباب لا نجدها عند غيره من العلماء، وإن كنا لا نتفق معه في جميعها.

ومن هذه الأسباب:

1. إلحاق الثلاثي بالرباعي، والرباعي بالخماسي:

وتتلخص هذه الفكرة عند ابن جني في أن الخماسي مُتَّفَق على ثقله لطوله، وأخف منه الرباعي، الذي يتوسط الثلاثي والخماسي من حيث إهمال أصوله واستعمالها، فما أُهمِل من الرباعي فلقربه من الخماسي، وما استُعمل فلقربه من الثلاثي، وهذا القرب ذاته هو الذي جعلهم يُهمِلون طَرَفًا كبيرًا من الثلاثي؛ إلحاقا له بالرباعي، فكما منحوا الرباعي حكم الثلاثي في الاستعمال، فإنهم أعطوا الثلاثي حكم الرباعي في الإهمال.

يقول ابن جني في تعليل إهمال المهمل من الرباعي: "ولما كانت ذوات الأربعة تليها (أي ذوات الخمسة)، وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها، مسَّها بقرباها منها قلةُ التصريف فيها، غير

[12] ابن جني، ٨١٥:2-٨١٦.

[13] ابن جني، ٨١٦:2.

[14] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 71–73.

أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها، فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي وفوق تصرف الخماسي".[15]

وبالمنطق نفسه يعلل إهمال المهمل من الثلاثي؛ يقول: "ثم إنهم لما أمسُّوا الرباعي طَرَفًا صالحًا من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه، تخطَّوْا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل جفاء تركُّبه بتقاربه، نحو: سص وصس، ولكن من قِبَل أنهم حَذَوْه على الرباعي، كما حذوا الرباعي على الخماسي، ألا ترى أن "لجع" لم يُترَك استعماله لثقله، من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أُهملت في باب اللجع، فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له، مع شِيَاعه واطِّراده في الأصلين اللذين فوقه؛ كما أنهم لم يُخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها....، فقد عرفت إذنْ أن ما أُهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو: ضثّ وثضّ، وثذّ وذثّ، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي، فأتاه ذلك القدر من الجمود من حيث ذكرنا، كما أتى الخماسيَّ ما فيه من التصرف... من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي، وهذه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة؛ إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارةً لبينهما، وتتميما للشبه الجامع لهما".[16]

غير أن هذا التفسير لا يعدو أن يكون محض اجتهاد ليس له ما يسنده، فما الذي يثبت أن الرباعي مهمل إلحاقا له بالخماسي؟ أو أن ما استُعمل منه كان بسبب قربه من الثلاثي؟ لماذا لا يكون مهملا لطوله وتجاوزه حد الاعتدال، فيكون سبب إهماله هو ذاته سبب إهمال الخماسي؟ وهذا القول يمكن أن يصدق على الثلاثي كذلك، فما الذي يثبت أن ما أهمل من الثلاثي لغير سبب صوتي، كان إلحاقا له بالرباعي، لتتميم الشبه بينهما؟ لأننا إذا سلمنا بذلك نبقى أمام سؤال ملحّ، وهو: لماذا اختيرت أصول بعينها فأهملت؛ ليكون إهمالها متممًا للشبه بين الثلاثي والرباعي؟ هل هذه الأصول أقل أهمية مما استُعمل أو أقل ملاءمةً، أم أن الحاجة إليها تقل عن غيرها، مما جعل الناطق العربي يضحِّي بها، لا لشيء إلا لإحداث التوازن بين الثلاثي والرباعي؟

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تفسير الإهمال على هذا الأساس يجعل الرباعي مجردا من أية هُويَّة، فمُهْمَله ملحق بالخماسي، ومُستعمَله ملحق بالثلاثي، وهو بينهما لا كيان له ولا أهمية؛ أي أن الناطق العربي لم يستعمله لحاجته إليه، بل لإلحاقه بالثلاثي، وهذا الأمر يجافي المنطق؛ لأن الحاجة هي التي تُلْجئ إلى الاستخدام، ودونها لا يمكن أن تستخدم الألفاظ وتُضمَّن معاني معينة، لتصبح كلاما يتفاهم الناس من خلاله، فلو لم يكن الناطق محتاجا إلى ما استعمل

[15] عثمان ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ٣، م ١ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٨٦)، ٦٢.

[16] ابن جني، ١:٦٢-٦٣.

من الرباعي فكيف أعطاه معنى؟ وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الإلحاق بالثلاثي هو سبب استعمال ما استُعمل من الرباعي، فإذا سلَّمنا بذلك واطمأننا إليه فإن العلة التي ذكرها ابن جني لتفسير مهمل الثلاثي ستنتفي؛ إذ إنها مبنية على فكرة إلحاق مستعمل الرباعي بالثلاثي، ومتى كانت العلة باطلة فإن ما بُنِيَ عليها باطل.[17]

2. تشبيه الانتقال بين الجذور بالإعلال:

من المعلوم أن كل جذر من الجذور الثلاثية والرباعية والخماسية، يتصرف على عدة وجوه، فالثلاثي يتصرف على ستة أوجه، والرباعي على أربعة وعشرين وجها، والخماسي على مائة وعشرين وجها، لكن العرب لم يستعملوا جميع ما يتصرف إليه الجذر الواحد، فالجذر "ك ت ب" مثلا يتصرف على الأوجه الآتية: كتب، كبت، تكب، تبك، بكت، بتك، في حين نجد تكب وتبك في الجذور المهملة، فلماذا استخدم الناطق العربي بعض أوجه تصرف الجذر وعدل عن أوجه أخرى فأهملها؟

لقد حاول ابن جني تفسير هذا الأمر مبينا "أن التصرف في الأصل، وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهيًا عنه ومُوحِشًا منه، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر، نحو: صبر وبصر وصرب وربص، صورةَ الإعلال، نحو قولهم ما أطيبه وأيطبه، واضمحلّ وامضحلّ، وقِسِيّ وأَيْنُقٍ، وقوله:

* مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي *

وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل نحو: صبر وبصر، مشابها للإعلال من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول".[18]

وأعتقد أنه شبَّه الانتقال بين الجذور الناتجة عن تقليب عدة حروف واحدة مثل "ك ت ب" - بالقلب المكاني من ناحية أن كليهما عدول عن أصل، كما عُدلت أَيْطَب عن أَطْيَب، وامضحلَّ عن اضمحلَّ، لكن هذا الرأي يفترض وجود جذر أو أصل ثابت معروف، وجميع الجذور الأخرى المشتركة معه في جميع حروفه متفرعةٌ منه، فأنَّى لنا أن نحدد أي الأوجه هو الأصل وما عداه فرع، ومن جانب آخر، لماذا استُعملت جميع الأوجه أو معظمها في بعض الأصول، في حين أهملت أغلبية الأوجه في أصول أخرى، إذ لو كان السبب في الإهمال هو تجنب ما يشبه الإعلال لوجب التعامل مع جميع الأصول بالسوية، ولكان الإهمال متساويا تقريبا فيها جميعا.[19]

3. عدم الحاجة إلى الجذور جميعها:

[17] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 73–75.

[18] ابن جني، *الخصائص*، ١:٦٤.

[19] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 75–76.

وأحسب أن هذا التفسير هو الأقرب إلى الصواب من بين التفسيرات جميعها، إذ شبَّه ابن جني جذور اللغة بمالٍ "مُلْقًى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه وزائفه، فنفاه ألبتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطفّ له من عُرْض جيِّده فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنه لم يُرِد استيعاب جميع ما بين يديه منه.... وهو يرى أنه لو أخذ ما تَرَكَ مكان أَخْذِ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدَّى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنهم لو استعملوا "لجع" مكان "نجع" لقام مَقامه، وأغنى مُغناه؟".[20]

فوجود الحاجة سبب للاستعمال، وانتفاؤها مدعاة للإهمال، وما دامت جذور اللغة كثيرة وتفيض عن حاجة الناطق، فإنه انتقى منها ما يعبر عن أغراضه، وما زاد عن حاجته تركه فلم يستعمله، رغم كونه قابلا للاستخدام صوتيا، وصالحا للتعبير عن غرضه، على نحو ما نجده في "لجع"، فأصواتها غير نافرة، ويمكن أن تعبر عما عُبِّر عنه بكلمة "نجع".[21]

ثم يلمح ابن جني إلى سبب آخر لاستعمال بعض الجذور وإهمال بعضها الآخر من ذلك الممكنِ ائتلافُه صوتيا؛ أي الخالي من أسباب الاستثقال، فيقول: "ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراضٌ لهم، عَدَلوا إليه لها، ومن أَجْلها؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصواتَ الأفعال التي عُبِّر بها عنها، ألا تراهم قالوا قضم في اليابس، وخضم في الرطب، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف، وكذلك قالوا: صرّ الجندب، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي، فقطّعوه؛ لما هناك من تقطيع صوته...".[22]

وهو في هذا يشير إلى سبب من أسباب الإهمال، وهو انتفاء المناسبة الطبيعية بين الصوامت داخل تشكُّلات صوتية معينة والمدلولات المراد التعبير عنها؛ أي قد يكون لدلالة الصوامت المكونة للجذر دور في الإهمال، بحيث ينعدم التناسب والانسجام بينها وبين المعنى المقصود.[23]

ولا يخرج كثيرٌ مما قيل من بعد الخليل وابن جني عما قاله هذان العالمان الجليلان، في تفسير إهمال المهمل من الجذور اللغوية، وأحسب أننا لا زلنا في حاجة إلى تفسير أعم وأشمل لا يخرج عنه شيء من الجذور؛ فليس كل المهمل منها يعود إهمالُه إلى الاستثقال الناشئ عن تقارب المخارج، أو أن الناطق العربي لم يكن في حاجة إلى هذا القَدْر الكبير من المهمل. ونخص بالذكر هذين السببين (الاستثقال - انعدام الحاجة) لأنهما الأقرب إلى الصواب - من وجهة نظرنا - من بين التفسيرات المذكورة، كإلحاق مهمل الثلاثي بالرباعي، وتشبيه الانتقال بين الجذور بالإعلال.

[20] ابن جني، *الخصائص*، ١:٦٥.

[21] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 76.

[22] ابن جني، *الخصائص*، ١:٦٥.

[23] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 76–77.

إننا في حاجة إذنْ إلى إحصاء الجذور اللغوية الممكنة، ومعرفة سُنَّة العرب في تأليف الجذور المستعملة؛ ما تستحسنه، وما تستثقله، وما تمنعه، ثم الحُكم بعد هذا على الجذور المهملة، حكمًا لا يشذ عنه شيء منها قدر المستطاع.

وفي سبيل هذا يمكننا تقسيم المهمل من الجذور إلى مجموعات حسب سبب الإهمال في كل مجموعة منها، مع الاكتفاء أحيانًا بالتعليق على الجذور الثلاثية، والحكمُ عليها ينسحب غالبا على الجذور الرباعية والخماسية؛ على النحو الآتي:

1. اختلاف نسبة المهمل تبعا لصوامت العربية:

من المعلوم أن صوامت اللغة العربية تتوزع على مخارج متعددة، وأنها تختلف في صفاتها بين جهر وهمس، وشدة ورخاوة، وتفخيم وترقيق، إلى غير ذلك من صفات تشكل في مجموعها، إضافةً إلى المخرج، السماتِ المميزة لكل صامت. وهذه الصفات هي التي تجعل صامتا ما سهلا خفيفا على اللسان، وتجعل صامتا آخر ثقيلا يحتاج إلى جهد وكلفة في نطقه، مما يُلجئ الناطقَ أحيانا إلى استبدال صامت آخر به.

وهذا أمر نلحظه كثيرا في كلام الناس في وقتنا الحاضر، وقد كان موجودا في كلام العرب قديما، فربما أكثروا من استخدام بعض الصوامت لسهولتها، وتجنبوا صوامت أخرى كانت وما زالت معتاصة على الألسن. ويؤكد ما ذهبنا إليه ترتيبُهم الصوامت بحسب ورودها في الكلام وتقسيمهم إياها إلى: كثيرة الدوران، ومتوسطة الدوران، وقليلة الدوران، وهذا سينعكس بلا شك على نسبة المهمل والمستعمل من الجذور المشتملة على صوامت بعينها، فالصوامت كثيرة الدوران في الكلام من المتوقع أن تكون نسبة الجذور المستعملة المكونة منها، أكثر من تلك المكوَّنة من الصوامت متوسطة الدوران، وهذه ستكون أكثر من الجذور المكونة من صوامت قليلة الدوران، وبعبارة أخرى فإن الجذور المهملة المكونة من صوامت كثيرة الدوران تعدّ قليلة إذا ما قورنت بتلك الجذور المكونة من صوامت قليلة الدوران.[24]

وتشير نتائج الإحصائيات التي أُجريت على المعاجم العربية القديمة، إلى هذا التفاوت بين الصوامت العربية في تشكيل الجذور اللغوية.

ففي دراسة للباحث يحيى مير علم أُجريت على خمسة معاجم عربية هي: جمهرة العرب، وتهذيب اللغة، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط؛ كان ترتيب الصوامت حسب ورودها في الجذور الثلاثية على هذا النحو:

[24] نواس، 35.

الصوت	مرات وروده
و	1320
ر	1289
ن	1233
ل	1120
م	1117
ب	1070
ع	913
ف	895
د	892
ي	887
ق	841
س	799
ح	791
ج	786
ش	734
ء	713
ه	692
ك	682
خ	628
ط	627
ز	619
ت	581
ص	527
غ	467
ث	462
ض	393
ذ	351
ظ	165

وفي دراسة أخرى للأستاذين د. علي حلمي موسى ود. عبد الصبور شاهين، أُجريت على معجم تاج العروس؛ كان ترتيب الصوامت حسب ورودها في مجموع الجذور الثلاثية والرباعية والخماسية على هذا النحو:

الصوت	الجذور الثلاثية	الجذور الرباعية	الجذور الخماسية	مجموع مرات الورود
ر	1345	1751	190	3286
ن	1307	1085	155	2547
ب	1155	1249	136	2540

ل	1188	1165	103	2456
م	1196	992	90	2278
ع	931	905	53	1889
د	941	839	82	1862
ق	875	836	70	1781
س	839	779	79	1697
ف	938	656	41	1635
ج	834	695	66	1595
و	1342	75	8	1425
ش	803	549	52	1404
ح	791	545	27	1363
ه	726	586	46	1358
ك	764	500	54	1318
ط	674	475	50	1199
ز	669	426	42	1137
خ	645	429	37	1111
ت	644	339	30	1013
ي	914	45	9	968
ص	640	275	16	931
ء	756	108	10	874
غ	505	275	11	791
ث	477	287	13	777
ذ	405	229	24	658
ض	400	167	3	570
ظ	187	62	2	251

ونلاحظ أن هناك تقاربًا كبيرًا بين نتائج الدراستين السابقتين، وحَسْبنا الآن أن نعتمد على نتائج الدراسة الثانية؛ إذ عمدتْ إلى إحصاء مرات ورود كل صوت في الجذور الثلاثية والرباعية والخماسية.

ومن نتائج الإحصاء يتبين لنا أن اللغة العربية تُؤْثر ترديد بعض الصوامت أكثر من غيرها، كالصوامت المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهي الراء والنون واللام والميم على الترتيب، إضافة إلى صامتي الباء والدال. في حين نجد أن الصوامت الأسنانية (الثاء والذال والظاء) من أقل الصوامت دورانا في الجذور العربية، بالإضافة إلى صامت الضاد.

وليس تقدُّم بعض الصوامت في هذه الإحصائيات أو تأخُّر بعضها الآخر، عفويا أو عشوائيا؛ فالصوامت المتقدمة قد استحقت هذا بفضل ما لها من صفات جعلت الناطق العربي يعتمد عليها

أكثر من غيرها، فالصوامت المائعة (الراء والنون واللام والميم) تعدّ أسهل الصوامت بعد الحركات وأنصاف الحركات، لذا فهي كثيرة الدوران في الكلام، كما أنها تمتاز بقوة وضوحها السمعي وصفة الجهر، ويمتاز كل صامت منها بصفة ليست في غيره، وهي صفات تزيد من سهولة نطقها، فاللام صامت انحرافي، والميم والنون أنفيان، والراء تكراري.

وكذلك الصوامت المتأخرة في الترتيب (الثاء والذال والضاد والظاء) قد استحقت هذا بما فيها من صعوبة وثقل في النطق، فالصوامت الأسنانية (الثاء والذال والظاء) واضحة الكلفة في نطقها، إذ تقتضي وضع اللسان بين الأسنان مما قد يُجهد الناطق، ولعل هذا هو السبب في تخلِّي بعض اللغات السامية عمَّا بها من صوامت أسنانية، كالعبرية التي استبدلت التاء بالثاء، والدال بالذال، وخَلَت اللغات جميعها من صامت الظاء. أضف إلى هذا أن بعض العاميات العربية الآن قد تخلَّت تماما عن هذه الصوامت الأسنانية، فصارت الثاء فيها سينا أو تاء، والذال زايا أو دالا، والظاء زايا مفخمة.

وأما صامت الضاد فإنه على نطقه القديم الذي كانت عليه العرب الفصحاء، صامتٌ بيِّن الصعوبة والثقل. ولعلنا نلحظ أن الضاد والظاء - وقد تفردت بهما العربية - قد جاءا في المرتبة الأخيرة في ترتيب الصوامت من حيث الدوران.

وأيًّا ما تكن الأسباب التي جعلت صامتا ما يتقدم وآخر يتأخر، فإن الذي نخرج به من هذا أن الصوامت العربية لم تكن على درجة واحدة في تشكيل الجذور اللغوية، بل كَثُر دوران بعضها وقلّ دوران بعضها الآخر، وقد انعكس هذا على نسبة المهمل والمستعمل من الجذور المشتملة على صوامت بعينها، فالجذور التي يدخل صامت الراء في تشكيلها قد استُعمل أكثرها، وتلك التي يدخل صامت الظاء في تشكيلها قد أُهمِل أكثرها.

والنتيجة هي أن قلة دوران بعض الصوامت في الجذور سبب لإهمال كثير من الجذور المهملة.

2. أضرُب التأليف بين الصوامت العربية:

لا شك أن لكل لغة طريقةً تتبعها في بناء مفرداتها، ومحاذير تتجنبها، وقد كان للعرب مذهب في تأليف الحروف أو مزجها بعضها ببعض، فقَبِلتْ بعض التتابعات الصوتية ورفضت بعضها الآخر. وقد أكثر علماؤنا في ذكر التتابعات الصوتية المنعدمة في الجذور اللغوية، كما رأينا عند الخليل وابن جني فيما تقدم؛ كتتابع صوامت الحلق، وصوامت أقصى الحنك، والصوامت الصفيرية، وصوامت الطاء والدال والتاء، وصوامت الظاء والذال والثاء، وكذلك اللام والراء والنون، والميم والفاء والباء.

وقد ذكروا أيضا تتابعات أخرى ممتنعة، مثل امتناع ائتلاف الضاد مع الكاف، غير أن سبب الامتناع في مثل هذا غير صوتيٍّ على ما يبدو؛ لتباعد المخرجَيْنِ، ويعنينا هنا في المقام الأول التتابعات الممتنعة لأسباب صوتية.

والنتيجة المستخلصة مما سبق هي أن امتناع تألُّف بعض الصوامت أو تركُّبها، كان سببًا لإهمال كثير من الجذور اللغوية المهملة.

3. خلوّ الرباعي والخماسي من صوامت الذلاقة:

وهذا خاص بالجذور الرباعية والخماسية، وقد سبق إليه الخليل بن أحمد كما تقدم، ويعنون به امتناع بناء الجذور الرباعية والخماسية من الصوامت المُصمَتة وحدها دون أن تمزج بصامت أو أكثر من صوامت الذلاقة وهي الفاء والباء والراء واللام والميم والنون.

ونستطيع بهذا أن نفسر إهمال جزء كبير من الجذور الرباعية والخماسية المهملة.

4. تماثل الصامتين الأول والثاني من الجذر:

لم يجد الناطق العربي حرجًا في أن يستخدم صامتًا واحدًا ليجعله في موقع الأصلين الثاني والثالث من الجذر اللغوي الثلاثي، كما في مدّ وشقّ وشجّ وبتّ وعنّ وغيرها من الجذور الثلاثية، غير أن هذا الناطق لم يلجأ إلى تكرار الأصل الأول؛ أي أنه تجنب تماثل الصامتين الأول والثاني في الجذر اللغوي، ولم يَرِدْ في اللغة من هذا القبيل إلا عدة كلمات لا تقوم وحدها بنقض هذه القاعدة.

والناظر في جذور معجم كتاج العروس يجد نحوًا من ستين جذرا ثلاثيا تماثَل فيها الأصلان الأول والثاني،[25] غير أن النظرة المدقِّقة في هذه الجذور وما أُدرِج تحتها من كلمات، تؤيد هذه القاعدة السابقة وهي نفور الناطق العربي من استخدام صامت واحد في الموقعين الأول والثاني من الجذر اللغوي.

وهذه مجموعة كبيرة من هذه الجذور:

(س س ب): السَّاسَب: من شجر بلاد الهند، والسَّيْسَبَان: شجر أيضا.

(ش ش ب): الشَّوْشَب.

(ك ك ب): الكَوْكَب، وقد كَوْكَبَ كَوْكَبَةً وهو مُكَوْكِب.

(ب ب ج): بَابَاجُ: علم على شخص.

(د د ح): الدَّوْدَحة.

(ذ ذ ح): الذَّوْذَح.

(ذ ذ خ): الذَّوْذَخ... والذَّخْذَاخ... والذَّخْذَخَان.

(م م د): إِمِّدَان: موضع.

(ب ب ر): البَبْر: من السباع، دخيل ليس من كلام العرب.

(ت ت ر): التَّتَر: من المغول، غير عربية.

(ج ج ر): جَجَار وجَنْجَر وجَوْجَر وجَجْرَوَان: مواضع.

[25] علي حلمي موسى وعبد الصبور شاهين، *دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس*، د.ت، 91.

(ط ط ر): الطَّاطِرِيُّ: من يبيع الكراريس، بلغة الشام.

(ب ب ز): بَبُزُ: قرية.

(ق ق ز): القَاقُزُ مولَّد، والقَاقُوزة أعجمية.

(ب ب س): البَابُوس: ولد الناقة، اختُلف في عربيته فقيل: رومية استعمله العرب، وقيل: عربية.

(ق ق س): المُقَوْقِس: علم رومي، والقَوْقَسة ضرب من عَدْو الخيل، وقَوْقِيس اسم طائر.

(م م س): المَامُوسة: من أسماء النار، رومية، والمَامُوسة: الفَلاة، وتُروَى: المَابُوسة، والمَامُوسة: المرأة الحمقاء الخرقاء.

(ب ب غ): البَبْغَاء: الطائر المعروف.

(ب ب ق): بَبَقُ: موضع.

(د د ق): الدَّوْدَق: الصعيد الأملس.

(ر ر ق): الرَّيْرَق والرِّيزَق: عِنَب الثعلب، وقيل: الرَّبْرَق، فلعله تصحيف.

(و و ق): الوَاقَة: من طير الماء عند أهل العراق، ويهمز: الوَأْقَة.

(ب ب ك): بَابَك: علم على شخص.

(ز ز ك): زَوْزَكت المرأةُ فهي مُزَوْزِكة.

(س س ك): سَاسَكُون: قرية.

(ب ب ل): بَابِل: موضع.

(ت ت ل): التَّتَل: ضرب من الطِّيب، وهو في المحكم: الثَّيْتَل بالثاء، فلعله تصحيف؛ والتَّيْتَل: لغة في الثَّيْتَل، لذَكَر الأَرْوَى، أو لُثْغة، والتُّتْلة: القُنْفُذة.

(ج ج ل): جاجل: علم على شخص.

(ش ش ل): الشَّوْشَل.

(ص ص ل): الصَّاصَل والصَّوْصَلاء: نبت، وضبطه بعضهم بضم الصاد الثانية وتشديد اللام (صَاصُلّ).

(ف ف ل): الفَّوْفَل: شجرة، وليس من نبات أرض العرب.

(ق ق ل): القَوْقَل، والقَوْقَلة، والقَاقُلَّة بتشديد اللام، والقَاقُلَى مخفَّفة وقد ضبطتْ بتشديد اللام.

(و و ل): الأوَّل، وقد ذكرها الجوهري والجماعة في (و أ ل).

(ب ب م): أَبَنْبَم، ويقال يَبَنْبَم، موضع.

(د د م): الدُّوَدِم والدُّوَادِم.

(ز ز م): الزُّوَزِم والزُّوَازِم.

(س س م): السَّاسَم: شجر.
(ب ب ن): بَبْن وبَابَان وبَابُونِيَا وبَابِين: مواضع.
(س س ن): السَّوْسَن: أعجمية.
(ش ش ن): شِشَانَة: من أعمال بَطَلْيَوْسَ.
(ق ق ن): قِقِنْ قِقِنْ: حكاية صوت الضحك، وقَاقُون: قرية.
(ي ي ن): يَيَن: موضع.
(و و ه): وَاهًا له: كلمة تعجب.
(ن ن ي): نَنَى: علم على شخص، وقرية.

ونلحظ في هذه الجذور أن جميعها لا يندرج تحته إلا كلمتان أو ثلاث، مما يعني أنها جذور فقيرة غير مرنة في الاشتقاق والتصريف، فإذا تأملنا هذه الكلمات المدرجة تحت هذه الجذور فإننا لا نكاد نظفر منها ببضع كلمات تكسر هذه القاعدة (قاعدة امتناع تماثل الأول والثاني)، فبعضها اسم لشجر أو نبات أو حيوان، والأسماء في هذه الأشياء قد تكون مقترضة غير أصيلة في اللغة خاصة إذا كان الشيء المسمَّى من غير أرض العرب ومن غير تسميتهم، كالببغاء ذلك الطائر الهندي، واللفظة هندية الأصل،[26] وكالبَبْر وهو الأسد الهنديُّ.[27] وبعض آخر منها أعلامٌ لأشخاص أو أماكن، وهذه أظهرُ من سابقتها في عدم أصالتها في اللغة؛ إذ هي أعلام لأعاجم أو لمواضع ليست في بلاد العرب أو لم يُسمِّها العرب. وبعض من هذه الكلمات أعجمي دخيل كالتَّتَر والبَبْر والقَاقُوزة والمَامُوسة (من أسماء النار) والسَّوْسَن، ومنها ما هو مختلف في عربيته كالبَابُوس. وقد نتج بعض منها عن التصحيف كالمَامُوسة والرَّيْرَق والتَّتَل والتَّيْتَل.

وأما كلمة الأَوَّل فالخلاف في أصلها معروف، وقد مرّ أن الجوهري والجماعة قد ذكروها في (و أ ل)، وأما قِقِنْ فحكاية صوتٍ، وجعلُ كلمة (وَاهًا) تحت جذر (و و ه) إنما هو من باب التقريب والتيسير على الباحثين، ولا يستطيع أحد الجزم بأن أصل الألف واو.

وبقيت لدينا مجموعة من هذه الكلمات يجمعها جميعًا فصلُ الواو بين الصامتين المتماثلين، كالشَّوْشَب والكَوْكَب والدَّوْدَحة والذَّوْذَح والذَّوْذَخ والقَوْقَسة والدَّوْدَق والشَّوْشَل والقَوْقَل وزَوْزَكتْ والدُّوَدِم والدُّوَادِم والزُّوَزِم والزُّوَازِم. وأمثالُ هذه الكلمات قد اختلف أصحاب المعاجم في المادة التي يدرجونها تحتها، فبعضهم يجعلها تحت الجذر الثلاثي على اعتبار زيادة الواو، وبعضهم يجعلها تحت الجذر الرباعي، وأميل إلى أن تكون تحت الجذور الرباعية لا سيما أن الكلمات المشتقة منها لم ترد

[26] بطرس البستاني، *محيط المحيط* (بيروت: مكتبة اللبنان، ١٩٨٧)، 62.
[27] البستاني، ٦٢.

إلا بالواو، فلا نجد كلمة اشتقت من جذر (ك ك ب) مثلا خالية من الواو، ولذا لا نستطيع الجزم بأنه جذر ثلاثي.

وقد جاء في تاج العروس نفسه ما يؤيد ما سبق تقريره: "ونسب ابن بَرِّي هذا القول للفَرَّاء: ولم يجئ ما عينُه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَنٌ ودَدَانٌ؛ قال: وذكر غيرُه البَبْرَ، وقيل: أعجمي، وقيل: عربي وافق الأعجمي، وقد جاء مع الفصل نحو: كَوْكَب، وسَوْسَن،[28] ودَيْدَن، وسَيْسَبان".[29]

أما الكلمات التي شذتْ عن هذا - فيما يبدو لنا - فهي الدَّدُ والمَامُوسة (المرأة الحمقاء الخرقاء) والتُّتْلة (القُنْفُذة). وقد ورد في الكلمة الأولى (الدَّد) عدة لغات تجعلها تدور بين أكثر من جذر، فالدَّدَنُ: اللَّهْو واللَّعِب، كالدَّدِ، والدَّدَا والدَّيْدِ والدَّيدَان؛ قال ابن الأعرابي: كلها لغات صحيحة. وفي الحديث: "ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ مِنِّي"، وفي رواية: "ما أنا من دَدًا ولا دَدًا مِنِّي"، أي: ما أنا من أهل دَدٍ، ولا الدَّدُ من أشغالي (الزبيدي، د.ت: 35/ 6). وأما الكلمتان الأخريان فلعل فيهما تصحيفًا لا سيما وقد وقع في الكلمات الأخرى المشتركة معهما في الجذر، كالمَامُوسة (الفَلاة)، والتَّتَل والتَّيْتَل.

وننتهي مما سبق إلى تقرير ندرة تماثل الأصلين الأول والثاني من الجذر اللغوي، وأن ذلك كان سببا في إهمال بعضٍ من الجذور اللغوية المهملة.

5. تماثل صوامت الجذر الواحد:

لقد قام بناء الكلمة العربية على تنوع الصوامت، وقد كانت العربية تَحْذَر من بناء كلمة من صوامت متقاربة المخارج كما تقدم، أضف إلى هذا ما سبقت الإشارة إليه من امتناع تماثل الصامتين الأول والثاني؛ ولذا فالأَوْلى أن يمتنع تركُّب الجذر الواحد من صوامت متماثلة، وإذا كان هذا في الجذر الثلاثي بعيد التحقق فإنه في الرباعي والخماسي أبعد.

وقد تنبه إلى هذا علماؤنا؛ يقول ابن القطاع: "ولم تبنِ العرب كلمة يكون فاء الفعل وعينه ولامه فيها من موضع واحد؛ استثقالا لذلك، إلا أنه جاء في الأسماء: غلام بِبَّة أي سمين، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لأجعلن الناس بِبَّانًا واحدا أي شيئا واحدا. وقولهم: في لسانه هَبَّة وهي شبيهة باللُّثْغة، وقولهم: قعد الصبي على قُقَقِه وصَصَصِه أي حَدَثه؛ لا يعلم في الأسماء غير ذلك، وأفعالها: هَهَّ يَهَهُّ هَهَّةً، وقَقَّ يَقَقُّ قَقَقًا، وصَصَّ يَصَصُّ صَصَصًا، ولم اسمع لِبَبَّة بفعل.

وجاء في الفعل حرف واحد وهو قولهم: زَزَزْتُه أَزُزُّهُ زَزًّا أي صفعته...".[30]

---

[28] مرتضى الزَّبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق مجموعة من المحققين، م ٣٥ (دار الهداية، د.ت)، ١٨٤.

[29] الزَّبيدي، ٣٥:٥-٦.

[30] ابن القطاع الصقلي، *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، تحقيق أحمد عبد الدايم (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٩)، 360.

ويقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب كلمةٌ تامة حروفُها كلُّها من جنس واحد فأُدغم استقلالا، إلا حرفين: غلام ببَّة...، والحرف الثاني: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه...".[31]

وقد تبيَّن من نتائج إحصاء جذور تاج العروس وجود عدة كلمات تماثلتْ في كلٍّ منها الصوامت المكوِّنة لجذورها، غير أن هذا لا ينقض القاعدة لا سيما إذا نظرنا إلى هذه الكلمات في ضوء تعريفاتها.

يقول د.عبد الصبور شاهين: "بقي من مادة تاج العروس مجموعة من الكلمات ذات تركيب عجيب لم تألفه العربية، رغم أنها ذات بنية ثلاثية، وقد دخلت فعلا ضمن إحصاءات الثلاثي، ونعني بها: تلك الكلمات التي تتألف من ثلاثة صوامت متماثلة، فهي صامت واحد مكرر ثلاث مرات. وقد بلغت عدتها في رواية التاج إحدى عشرة. والنظرة الأولى المجردة لا تتوقع أن يكون لكلمة على هذا التأليف معنى، حتى لو تصورنا أن لبعض الصوامت دلالة لغوية.

لقد قام بناء الكلمة العربية أساسا على تنوع الصوامت، وكان مما تتجنبه بنيتها اجتماع صوامت ذات مخارج متجانسة أو متقاربة، كالذال والدال، والعين والحاء، والميم والباء - في كلمة واحدة، فاجتماع ثلاثة صوامت متماثلة لتكوين جذر ثلاثي أشبه باجتماع حركات متماثلة متوالية، يكفي منها دائما اثنتان بدل أربعة...".

ثم يقول: "ولكن الحكم على هذه الكلمات لا يصح بناء على هذا التقدير النظري، والأفضل أن نراها مع تعريفاتها، فهذه مجموعة منها:

ب ب ب: البَبَّةُ: حكاية صوت صبي، والسمين، وصفة الأحمق.

د د د: الدَّدَدُ: هو اللهو واللعب....

ز ز ز: زَزَّهُ يَزُزُّهُ زَزًّا: صفعه.

ص ص ص: صَصَصُ الصبيِّ: حَدَثُه.

ق ق ق: قَقَقُ الصبيِّ: حَدَثُه، والقَقَقَةُ: الغربان الأهلية.

ن ن ن: النّنّ: الشعر الضعيف.

هـ هـ هـ: هَهَّ يَهَهُّ هَهًّا وهَهَّةً: لثغ واحتبس لسانه.

و و و: وَوَّيت واوًا حسنة: عملتها، والأصل بثلاث واوات، فلما جاوز الثلاثة بالتضعيف قلبت الواو الأخيرة ياء.

والصفة الغالبة في دلالة هذه التراكيب الصوتية أنها من نوع ما يسمى في علم اللغة الحديث بأسماء الأصوات، (فالبَبَّة) حكاية صوت صبي، وهو واضح فيما يلعب به الطفل من أصوات في مراحل الكلام الأولى، و(الددد) لعب أيضا، فلعله حكاية أصوات يتلعب بها، ثم صار علما على اللهو

[31] الحسين بن أحمد ابن خالويه، *ليس في كلام العرب*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ٢ (مكة المكرمة: د.ط.، ١٩٧٩)، 36–37.

واللعب. و(القققة) حكاية صوت الغربان حين تصوت (غاق أو قاق)، و(الهِهة) لثغ واحتباس في اللسان، فهي حكاية صوت مثل الفأفأة والتأتأة.

وهناك ترادف بين (القق) و(الصصص) في دلالتهما على حَدَث الصبي، كأنهما حكاية صوت الأحداث، حين يكون يابسا فهو (القق) بالصامت الشديد، وحين يكون سهلا فهو (الصصص) بالصامت الرخو الصفيري، بكل ما يحمل من إيحاء. و(ووَّى) بمعنى رسم واوًا، وهو فعلٌ تولَّد من لقب الحرف (واو).

وفي هذه المجموعة كلمتان إحداهما: (النّ) وهو الشعر الضعيف، ولا شك أن المرء يستوقفه أن يجد دلالة كلمة (النّ) على الشعر الضعيف، ولكنها بنفس التركيب الصوتي مستعملة في بعض العاميات (كعامية فلسطين) للدلالة على الطعام القليل أو الزهيد الذي يطلبه الطفل أو يُعطاه، فيقال: (ننَّه)، فهي أشبه بالاقتراب من إمكانية النطق لدى الطفل، ومثلها أيضا في العامية المصرية كلمة (ممّه) للطعام.

والثانية: الفعل: (زَزَّهُ يَزُزُّهُ زَزًّا) بمعنى: صفعه، فليس من العسير إدراك دلالة صامت الزاي على هذا المدلول، وقد سبق لابن سينا أن ربط بين الحروف (الأصوات اللغوية) وبين الأصوات الطبيعية، فهو يصف لنا في رسالته (أسباب حدوث الحروف) مع بعض الحروف ما يشبهه من الحركات التي نلحظها في حياتنا، سواء تمت تلك الحركات بفعل فاعل أم وقعت مصادفة، فهو يقول مثلا في حالة الشين: إنها تسمع عن "نشيش الرطوبات، وعن نفوذ الرطوبات في خلل أجسام يابسة، نفوذا بقوة"، ويقول عن الطاء: "إنها تحدث عن تصفيق اليدين، بحيث لا تنطبق الراحتان، بل يحصرها هنالك هواء له دويّ، ويسمع عن القلع أيضا مثله"، ويقول عن التاء: "إنها تسمع عن قرع الكف بإصبع قرعا بقوة".

هذه التجارب في حكاية الأصوات الطبيعية بأصوات لغوية هي في الحقيقة وسيلة لتفسير أمثال الكلمات التي نحن بصددها، وبخاصة الفعل (ززّ)، فكأنه حكاية الصفعة الرنانة. ولا شك أن إدراك الدلالة الطبيعية في مثل هذه الكلمات إنما يخضع للعرف الاجتماعي؛ أي أنه مشروط بما يحسه الناطق للصوت من قيمة تعبيرية أساسها تجاربه الخاصة.

وبقية الكلمات المتماثلة الصوامت ثلاث هي:

ج ج ج: ججّ: لقب منصور بن نافع البخاري المحدث.

س س س: سسّويه: اسم. ولعلها أعجمية.

ك ك ك: ككّوك، كتنّور: اسم.

ولم نجد في تعريف هذه الكلمات ما يعين على لمح شيء من دلالتها، ولعلها وسابقاتها ذات وجود قديم في متن اللغة، حين كان العربي الأول يحبو بلغته في مدارج التاريخ، وبقيت مع سائر البقايا القديمة في اللغة، أشبه بالكلمات الجوامد في قلة تصرفها، وندرة استعمالها، بل واقترابها من

درجة الانقراض، فهي شاهد على صورة من صور البنية العربية لم يتحدث عنها - فيما نعلم - أحد من اللغويين، ما خلا رواتها".[32]

وبهذا نستطيع تفسير إهمال قَدْر من الجذور الثلاثية المهملة وهي الجذور التي تكونت من ثلاثة صوامت متماثلة.

6. تماثل الثاني والثالث من الصوامت الحلقية:

تميزت الصوامت التي تخرج مما أسفل اللهاة إلى الحنجرة؛ تلك التي أطلق عليها علماؤنا لقب الصوامت الحلقية - بمميزات عدة، وقد اشتركت اللغة العربية في هذا مع بعض أخواتها من اللغات المسماة بالسامية. ومن هذه المميزات كراهيةُ تضعيف هذه الصوامت، أي تكرارها في بناء الجذر، فإذا كنا قد رأينا قَدْرًا كبيرًا من الجذور الثلاثية التي تماثل فيها الثاني والثالث، فإن ذلك قد ندر إذا كان هذا الصامت المكرَّر صامتًا من هذه الصوامت.

يقول ابن جني: "ولأجل ما ذكرناه من ترك استعمالهم لحروف الحلق متجاورةً ما قلَّ تضعيفهم إياها، وذلك نحو: الضَّغِيغة والرَّغِيغة والمَهَهِ والبَحَحِ والشُّعَاع".[33]

وقد كان هذا سببًا في إهمال عدد من الجذور اللغوية المهملة.

7. خلوّ الجذر من الحروف الصحيحة:

قد يشتمل الجذر اللغوي على صوت واحد من أصوات العلة، في الموقع الأول كما في المثال، وفي الموقع الثاني كما في الأجوف، وفي الموقع الثالث كما في الناقص، وقد يحتوي على صوتين من أصوات العلة، في الموقعين الأول والثالث كما في اللفيف المفروق، وفي الموقعين الثاني والثالث كما في اللفيف المقرون، غير أننا لا نجد جذرًا واحدًا من الجذور اللغوية المستعملة أصواتُه كلها أصوات علة، أي يخلو من الحروف الصحيحة، فيما عدا قولهم: (وَوَّى) بمعنى رسم واوًا، وهو فعلٌ تولَّد من لقب الحرف (واو) كما تقدم.

وهذا يفسر لنا عددًا ولو قليلا من الجذور اللغوية المهملة.

8. إيثار الواو على الياء في الموقع الأول:

اتخذت العربية من بين أخواتها سلوكًا خاصًّا في الجذور المعتلة الفاء (باب المثال)، إذ قد آثرت البدء فيها بالواو على البدء بالياء، فجاء عدد الجذور المبدوءة بالواو 391 جذرًا، في حين كانت المبدوءة بالياء 109 جذور،[34] والفارق بين المجموعتين كبير ولم يأتِ عفويًّا، وبخاصة إذا نظرنا إلى العربية في هذا نظرةً مقارنة ببعض أخواتها كاللغة العبرية مثلا، فما نجده مبدوءًا بالواو في العربية

[32] موسى وشاهين، *دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس*, 28–30.

[33] ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، ٨١٣:2-٨١٤.

[34] موسى وشاهين، *دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس*, 77, 183, 185.

نجده مبدوءًا بالياء في العبرية، والأمثلة على هذا كثيرة، منها: יָלַד، יָעַץ، יָרַשׁ، יָהַב.[35]

وبسبب من هذا السلوك نستطيع أن نفسر قلة الجذور المبدوءة بالياء في العربية وإهمال كثير منها.

9. عدم الحاجة إلى الجذور جميعها:

وهذا هو السبب الذي تفرَّد به ابن جني وذكرناه من قبل. والجذورُ اللغوية على هذا إما مُمكِنة مُستعمَلة، وهي التي اشتق منها العربي كلماته ليعبر عن مُراده وأغراضه؛ وإما مُمتنِعة مُهمَلة، وهي التي أُهمِلت لسبب من الأسباب السابق ذكرها، مع الإشارة إلى تفاوت درجات الامتناع، ولا يُتصوَّر أن يمسَّ المتكلمون بالعربية هذه الجذور - خاصة تلك الشديدة الامتناع منها - في زمن من الأزمان، بل إن ما استُعمل منها قد هُجِر مع الزمن ولم يعد جاريًا في الاستعمال؛ وإما مُمكِنة مُهمَلة، وهي الجذور التي خلت من الموانع التي ذكرناها، وغيرِها مما غاب عنا الآن، ومع هذا لم يستعملها العربي الأولُ؛ لأنه قد وجد بُغْيته فيما استَعمل من الجذور ولم يعد بحاجة إلى تلك المهملة وإن كانت ممكنة التأليف. لكن إهمالها ليس أبديًّا كالجذور الممتنعة، فقد يلجأ المتكلم بالعربية إلى بعض الجذور منها ويُعمِل فيها الاشتقاقَ، كما لجأ إلى جذر (ش ف ط) على سبيل المثال فاشتق منه: شَفَطَ يَشْفُطُ شَفْطًا، وشَفَّاطًا وشَفَّاطَةً. وهو كثير في الجذور الرباعية كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني.

10. رغبة العربي عن غير الجذور الثلاثية:

فقد كان أكثر الجذور المستعملة من الجذور الثلاثية، في حين أُهمِل الكثير من الجذور الثنائية والرباعية والخماسية، فسبب الإهمال فيها إذنْ هو الإعراض عنها لسببٍ ما وإيثار الجذور الثلاثية عليها، وهذا يقودنا إلى الشق الثاني من هذا البحث.

ثانيا:- تفسير اختلاف قَدْر المهمل والمستعمل بين الأبنية:

تثبت لنا النظرة العَجْلَى إلى إحصائيات الجذور اللغوية العربية، تربُّعَ الجذور الثلاثية على عرش الاستعمال اللغوي، إذ تشكل الجذور الثلاثية المستعملة ما نسبته (63.43 %) من مجموع الجذور، حيث يصل عددها إلى 7198 جذرا، أما الجذور الرباعية فقد بلغت 3739 جذرا، أي ما

[35] رمضان عبد التواب، *التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه*، ١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣)، ٥٤; طارق سليمان، *ظواهر لغوية مقارنة: في اعتلال الفعل بين العربية والعبرية*، ١ (القاهرة: دار الهاني، ٢٠١٠)، ٩.

نسبته (32.95 %) من مجموع الجذور، على حين لم يتجاوز عدد الجذور الخماسية 295 جذرا، أي ما يعادل (2.29 %) من مجموع الجذور.[36]

ومن وجهة أخرى يتبين لنا أيضا التفاوت الكبير بين نِسَب المهمل والمستعمل بين الأبنية الثلاثة، إذ تبلغ النسبة المئوية للمستعمل من الجذور الثلاثية (32.8 %) من مجموع الجذور الثلاثية الممكنة، وتبلغ نسبة المستعمل من الرباعي (0.68 %)، ثم الخماسي (0.003 %).

وقد حاول العلماء والباحثون تفسير أفضلية الثلاثي بين أبنية الكلمة العربية، فذكر بعضهم أنه البناء الأعدل من حيث عدد حروفه بين الأبنية الأخرى؛ يقول ابن جني: "الأصول ثلاثة: ثلاثي ورباعي وخماسي، فأكثرها استعمالا وأعدلها تركيبا: الثلاثي؛ وذلك لأنه حرف يُبتَدأ به، وحرف يُحشَى به وحرف يُوقَف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقل حروفا، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة، نحو مِن وفي وعن وهل وقد وبل وكم ومَن وإذ وصَهْ ومَهْ، ولو شئت لأثبتُّ جميع ذلك في الورقة. والثلاثيُّ عاريًا من الزيادة وملتبِسًا بها، مما يبعد تداركه وتُتعب الإحاطة به. فإذا ثبت ذلك عرفت منه وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عددها فحسب؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي، وأقل منه ما جاء على حرف واحد، كحرف العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء والجر والأمر وكاف رأيتك وهاء رأيته. وجميعُ ذلك دون باب كم وعن وصه. فتمكُّن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لعمري، وشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حالهما؛ ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزا بينهما؛ لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذا فيه ومنصبًّا عليه".[37]

ويرى آخرون قريبًا من هذا؛ أن الثلاثي مفضل على غيره من الأبنية لتوسُّطه بينها، فأقصى ما تكون عليه الأبنية خمسة أحرف، وبهذا يحتل الثلاثي واسطة الأبنية من حيث العدد، وكل شيء زاد على التوسط أو قل عنه فهو مستثقل مستكره، فالثنائي قليل، والرباعي والخماسي كثير، وكلما تجافت الكلمة عن التوسط زاد استثقالها فأهملت، لذا نجدهم قد أهملوا كثيرا من الثنائي - على قلة حروفه - كما أهملوا كثيرا من الرباعي، في حين لم يستعملوا من الخماسي إلا النزر اليسير.

[36] يحيى مير علم، "المعجم العربي: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية" (رسالة ماجستير، دمشق، كلية الآداب بجامعة دمشق، ١٩٨٤)، ٦١، ٦٧، ١٠٩.

[37] ابن جني، *الخصائص*، ١:٥٥-٥٦.

فالثنائي مستقل إذنْ لأنه يقل عن حد التوسط، كما أنه قليل العدد مما يجعله غير كافٍ للتعبير عن كثير من المعاني. أما الرباعي والخماسي فهما يزيدان عن التوسط مما يجعلهما ثقيلين على اللسان لكثرة حروفهما.[38]

وقد نستطيع أن نضيف إلى ما سبق تفسيرا آخر لعله الأقرب إلى واقع اللغة، وهو أن البناء الثلاثي يقبل التصريف والاشتقاق منه بإدخال حروف الزيادة (سألتمونيها) عليه أكثر من قبول غيره من الأبنية لذلك، ولعل هذا يتضح من استقراء الأبنية العربية كلها وتحديد ما يجيء منها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي. وإلى هذا ألمح الصاحب بن عباد في قوله عن الثلاثي إنه "الأكثر مباني ومعاني، والأوفر حظًّا من التصاريف وقَسَمًا".[39]

وقد نقل ابن القطاع عن سيبويه قوله: "جميع ما ذكرت العرب للثلاثي الصحيح عشرة أمثلة، وللرباعي خمسة أمثلة، وللخماسي أربعة أمثلة، وللمزيد من الثلاثي مائتا مثال وثمانية وعشرون مثالا، وللمزيدة من الرباعي ستة وخمسون مثالا، وللمزيدة من الخماسي خمسة أمثلة".[40]

ثم قال ابن القطاع: "والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألفُ مثال وخمسمائة مثال، للثنائي منها مائة مثال وسبعة وتسعون مثالا، وللثلاثي السالم سبعة عشر مثالا، وللمضاعف والمكرر منه أربعة وخمسون مثالا، وللمزيدة من الثلاثي ألف مثال (واثنان وعشرون) مثالا، وللرباعي السالم خمسة عشر مثالا، وللمضاعف والمكرر منه أربعة عشر مثالا، وللمزيدة من الرباعي مائة وستة وخمسون مثالا، وللخماسي السالم عشرة أمثلة، وللمزيدة من الخماسي خمسة عشر مثالا".[41]

وأيًّا ما يكن عددُ المزيد من الثلاثي والرباعي والخماسي على وجه الدقة، فإن المستخلص من هذه الأعداد يدل على كثرة المزيد من الثلاثي عن غيره، سواء الرباعي والخماسي، فالجذر الثلاثي يقبل عددا من حروف الزيادة أكبر من الذي يقبله الجذر الرباعي، وأقل منهما الجذر الخماسي؛ وذلك لأن الكلمة العربية لها حجم لا تزيد عليه، فقد نأتي مثلا بفعل التعجب من الثلاثي فنقول: ما أجمل السماء! غير أننا لا نستطيعه مع الجذر الرباعي، فلا يستسيغ الذوق العربي: ما أَدَحْرَجة الكرة!! والأمثلة في هذا كثيرة.

ومن أجل ذلك اضطر العرب إلى حذف بعض أصول الجذر الخماسي إذا أرادوا تصريف كلمة خماسية، نحو قولهم في تصغير "سَفَرْجَل": سُفَيْرِج، وفي تكسيره: سَفَارِج، وفي ترخيمه - عَلَمًا -: يا سَفْرَجُ أَقْبِلْ.

[38] نواس، "ظاهرة الأصول المهملة في العربية: أبعادها وعللها"، 54–55.

[39] ابن عباد الصاحب، *المحيط في اللغة*، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤)، 59.

[40] الصقلي، *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*، 89.

[41] الصقلي، 92.

وأما الثنائي، وإن قلَّ عدد حروفه عن الثلاثي، فإنه كما يقول ابن عباد: "قليل المورد في الكلام، مضبوط العدد في الإحصاء، حتى لم يجئ إلا أداةً أو ما شاكل الأداة، أو ندهًا أو حكاية، ولم يكن له تصريف مع هذا؛ لأن أكثر ما له القلب، وقلما يتفق استعمالها على وجهين".[42]

ونخلص مما سبق إلى أن وفرة حظ الجذر الثلاثي من التصاريف وقبولَه الواسع لحروف الزيادة، سببٌ رئيس في ارتفاع نسبة المستعمل منه إذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة المستعمل من الثنائي والرباعي والخماسي.

المراجع:

Ibn Jinnī, ʻUsman. *al-Khaṣāiṣ*. Taḥqīq Muḥammad ʻAlī al-Najjār. 3.M1. al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 1986

————. *Sirr Ṣinā'ah al-I'rāb*. Taḥqīq Ḥasan Hindāwī. 2.M2. Dimasyq: Dār al-Qalam, 1993

Ibn Khālawaih, al-Ḥusayn ibn Aḥmad. *Laysa fī Kalām al-ʻArab*. Taḥqiq Aḥmad al-Ghafūr Aṭṭar.2. Makkah al-Mukarramah. D.T, 1979.

Ibn Khaldūn, ʻAbd al-Raḥmān. *al-Muqaddimah*. Taḥqīq ʻAbd al-Salām al-Syaddādī. Khizānah Ibn Khaldūn. al-Dār al-Bayḍā', 2005.

al-Bustānī, Pitrus. *Muḥīṭ al-Muḥiṭ*. Maktabah al-Lubnān, 1987.

al-Tawwāb, Ramḍan ʻAbd. *al-Taṭawwur al-Lughawī: Maẓāhirah wa ʻIlalih wa Qawānīnih*.1.al-Qāhirah: Maktabah al-Khanji, 1983.

al-Zabidī, Murtaḍā. *Tāj al-ʻUrūs min Jawāhir al-Qāmūs*. Taḥqīq Majmuʻah min al-Muḥaqqīqin.M35.Dār al-Hidāyah,D.T.

al-Ṣāḥib, Ibn ʻIbbād. *al-Muḥīṭ fī al-Lughah*. Taḥqīq al-Syaikh Muḥammad Āli Yāsīn.1.Beirut: ʻĀlam al-Kutub, 1994.

al-Ṣuqlī, Ibn al-Qiṭāʻ. *Abniyah al-Asmā' wa al-Maṣādir*. Taḥqīq Aḥmad ʻAbd Dāyim. al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 1999.

al-Farāhidī, al-Khalīl ibn Aḥmad. *al-ʻAyn*. M1,D.T.

————. *al-ʻAyn*.M3,D.T.

[42] الصاحب، *المحيط في اللغة*، 59.

————. *al-‘Ayn*.M5,D.T

Sulaymān, Ṭāriq. *Ẓawāhir Lughawiyyah Muqāranah: fī I‘tilāl al-Fi‘l bayna al-‘Arabiyyah wa al-‘Abriyyah*.1.al-Qāhirah: Dār al-Hānī.2010.

‘Ilm, Yaḥya Mayr. *"al-M‘ujam al-‘Arabī: Dirāsah Iḥṣāiyah li Dawrān al-Ḥurūf fī al-Jazūr al-Arabiyyah"*. Risālah Magister, Kulliyah al-Adāb bi Jāmi‘ah Dimasyq, 1984.

Mūsā, ‘Alī Hilm, wa ‘Abd al-Ṣabūr Syāhin. *Dirāsah Iḥṣāiyah li Jaẓūr Mu‘jam Tāj al-‘Arūs*,D.T.

Nawwās, Kifāḥ Ibrāhīm Maḥmūd. *"Ẓāhirah al-Uṣūl al-Muhmilah fī al-‘Arabiyyah: Ab‘āduhā wa ‘Ilaluhā"*. Risālah Magister, Kulliyah al-Dirāsāt al-‘Ulyā bi Jāmi‘ah al-Najāḥ, 2001.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International License.